

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٨٨٦ (٢٠٠٩) و ١٩٤١ (٢٠١٠) و ٢٠٠٥ (٢٠١١)، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون كل ستة أشهر. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢.

ثانيا - التطورات الرئيسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هيمنت على الحالة السياسية في البلد الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية، التي ستعقد في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وشهدت هذه الفترة أيضا زيادة في التوترات السياسية طالبت أساسا مؤيدي الحزب الحاكم، مؤتمر عموم الشعب، وحزب المعارضة الرئيسي، الحزب الشعبي لسيراليون. إلا أنه كانت هناك تطورات اجتماعية واقتصادية إيجابية في البلد، تعزى في المقام الأول إلى زيادة استغلال الموارد الطبيعية الوفيرة في البلد، ولا سيما المعادن.

ألف - التطورات السياسية

٣ - لقد تزايدت التوترات السياسية التي شابت انتخابات عام ٢٠١٢ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تعرضت قافلة تحمل العميد جوليوس مادا بيو (المتقاعد)، وهو المرشح الرئاسي للحزب الشعبي لسيراليون، لهجوم من قبل مؤيدي مؤتمر عموم الشعب في بو في المنطقة الجنوبية، مما أدى إلى إصابته بجروح. وفي نفس اليوم، أضرمت مؤيدو الحزب الشعبي لسيراليون النار في مكتب المقاطعة التابع لمؤتمر عموم الشعب



وفي مبنين سكينين تعود ملكيتهما لمؤيدين لمؤتمر عموم الشعب في بو. ولما حاولت شرطة سيراليون السيطرة على الوضع، قتل شخص واحد وأصيب عدة أشخاص في أحداث العنف، بمن فيهم رئيسة جناح المرأة الإقليمي في الحزب الحاكم. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أدان رئيس سيراليون إرنست باي كوروما أحداث العنف وأعلن إنشاء فريق تحقيق مستقل يتألف من منظمات المجتمع المدني في سيراليون والدوائر الأمنية، بغرض التحقيق في الحادث. وفي ٣١ أيلول/سبتمبر، خلص الفريق إلى أن مؤيدي كلا الحزبين كانوا ضالعين في أحداث العنف. وقدم الفريق أيضا توصيات تهدف إلى تحسين عمل الشرطة وتعزيز روح المساءلة في أوساط الأحزاب السياسية. وبعد فترة وجيزة من تقديم تقرير الفريق، رفعت دعاوى جنائية ضد مؤيدين للحزبين اتهموا بالضلوع في الحادث.

٤ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، فرض المفتش العام للشرطة حظرا على كل المواكب والتجمعات التي تنظمها الأحزاب السياسية في البلد. ورُفِع الحظر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بعد توقيع كل من مؤتمر عموم الشعب والحركة الشعبية من أجل التغيير الديمقراطي وحزب التحرير الشعبي والحركة الديمقراطية المتحدة على مذكرة تفاهم تلزم الأحزاب السياسية بإجراء مشاورات منتظمة مع الشرطة، ونشر مشرفين أثناء مواكب الأحزاب السياسية، والتقييد بدقة بمدونة قواعد سلوك الأحزاب السياسية وبقانون النظام العام. ولم يوقع كل من الحزب الشعبي لسيراليون والتحالف الديمقراطي الوطني المذكورة لأن المفتش العام للشرطة ترأس الاجتماع الذي وقعت أثناءه الوثيقة، بدلا من رئيس لجنة تسجيل الأحزاب السياسية. وأصر الحزبان على أن الشرطة لا تملك أي سلطة قانونية لحظر مواكب الأحزاب السياسية وتجمعاتها.

٥ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اندلعت اشتباكات مجددا بين مؤيدي مؤتمر عموم الشعب والحزب الشعبي لسيراليون أثناء انتخاب فرعي للمجلس المحلي في فريتاون. وأطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق مؤيدي الحزبين الذين كانوا يرشقون الحجارة في الشوارع. وقد تسبب الحادث في إصابة أربعة أشخاص. وأثناء تلك الحوادث، ظل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بالتعاون مع لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، على اتصال وثيق مع قيادة الحزب الشعبي لسيراليون ومؤتمر عموم الشعب، وحثاهما على تشجيع مؤيديهما على التحلي بضبط النفس إلى أقصى حد في ما يضطلعون به من أنشطة سياسية. وقدمت الأمم المتحدة الدعم اللوجستي أيضا لأعضاء الفريق الذي يحقق في حادث ٩ أيلول/سبتمبر.

٦ - وأبرز الرئيس كوروما في الكلمة التي ألقاها أثناء افتتاح الدورة الخامسة للبرلمان في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إنجازات إدارته على مدى السنوات الأربع الماضية، وعرض رؤيته لتنمية سيراليون وتحولها في الأجل الطويل. وأكد على أن الحزب الشعبي لسيراليون ومؤتمر عموم الشعب والحركة الشعبية من أجل التغيير الديمقراطي، وهي ثالث حزب ممثل في البرلمان، شركاء جميعا في تحول البلد ولديها الكثير من القواسم المشتركة. وقدم الرئيس ضمانات بشأن اعتزام الحكومة كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وسلمية في عام ٢٠١٢. ومن ناحية ثانية، قاطع برلمانيون ينتمون للحزب الشعبي لسيراليون والحركة الشعبية من أجل التغيير الديمقراطي افتتاح البرلمان، احتجاجا على جملة أمور منها حظر المواكب والتجمعات السياسية عقب أحداث العنف السياسي التي وقعت في ٩ أيلول/سبتمبر في بو.

٧ - وفي ٧ شباط/فبراير، أصدر المرشح الرئاسي عن الحزب الشعبي لسيراليون بيانا صحفيا يتهم فيه الحزب الحاكم؛ حزب المؤتمر الشعبي العام بإعادة تسليح مقاتلين سابقين ونشرهم في المقاطعات الجنوبية والشرقية، التي تشكل معاقل للحزب الشعبي لسيراليون، بغرض زيادة عدد الأصوات المؤيدة للحزب الحاكم وإثارة العنف. وأنكرت الحكومة هذه الادعاءات، واتهمت الحزب الشعبي لسيراليون بالتحريض على العنف. وفي ١٠ شباط/فبراير بدأت الشرطة تحقيقا في ادعاءات الحزب الشعبي لسيراليون ودعت العميد بيو (المتقاعد) إلى إثبات الادعاءات الواردة في بيانه الصحفي بغرض تيسير التحقيقات.

٨ - وفي الفترة من ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير، نظمت حكومة سيراليون مؤتمرا وطنيا يعنى بتنمية سيراليون وتحولها. ودعا الرئيس كوروما، في بيان أدلى به في المؤتمر، مواطني سيراليون إلى زيادة الفرص المتاحة للبلد إلى أقصى حد من خلال زيادة إيرادات التعدين. وفي ختام المؤتمر، اعتمدت إعلانات بشأن المجالات المواضيعية الرئيسية، من قبيل الحوكمة السياسية والاقتصادية؛ وتنمية القطاع الخاص؛ وإدارة الموارد الطبيعية؛ ودعم أبناء سيراليون المغتربين؛ والمسائلة؛ وأطر استغلال الموارد الطبيعية وتوزيع موارد الدولة. ولم يشارك الحزب الشعبي لسيراليون في هذه المناسبة، متعللا بجملة من الأسباب منها اقتراب وقت انعقاد المؤتمر من موعد إجراء الانتخابات. وقدمت الأمم المتحدة التمويل والدعم التقني للمؤتمر.

الأعمال التحضيرية للانتخابات عام ٢٠١٢

تسجيل الناخبين

٩ - وفي إطار التحضير للانتخابات، قامت اللجنة الانتخابية الوطنية بشراء حوالي ٨٠٠ مجموعة من مواد تسجيل الناخبين بطريقة الإحصاء الحيوي، وذلك بمساعدة من صندوق مشترك لتمويل الانتخابات يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستكون الانتخابات المقبلة هي أول مرة تجرى فيها عملية تسجيل الناخبين في سيراليون باستخدام نظام الإحصاء الحيوي. وأجرت اللجنة اختباراً نموذجياً لهذا النظام في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، واضطلعت أيضاً ببرامج توعية في أرجاء البلد للتوعية بنظام الإحصاء الحيوي. وعقدت اللجنة أيضاً سلسلة من الاجتماعات في الفترة بين ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ مع جميع الأحزاب السياسية لكي تتناول مزيداً من التفاصيل لإجراءات التسجيل وغيرها من المسائل التقنية المرتبطة بنظام الإحصاء الحيوي. وساعدت الأمم المتحدة اللجنة في وضع أدلة وكتيبات تدريبية من أجل إدارة نظام الإحصاء الحيوي.

١٠ - وبدأت عملية تسجيل الناخبين في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وسوف تنتهي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢. وهناك ٢ ٩٩٨ مركزاً للتسجيل موزعاً على ٣٩٤ دائرة. وتستغرق فترة التسجيل في كل دائرة ١٥ يوماً. ويتوقع أن يبلغ عدد الناخبين المسجلين في الانتخابات ٣,٢ ملايين ناخب، وهو ما يمثل زيادة تقدر بنحو ٧٠٠ ٠٠٠ ناخب عن عام ٢٠٠٧. وفي آذار/مارس، كان ١ ٨٨٨ ٠٢٨ شخصاً قد تم تسجيلهم باستخدام نظام الإحصاء الحيوي.

إصلاح القانون الانتخابي

١١ - تواصلت عملية إصلاح القانون الانتخابي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي العملية التي كانت قد بدأت في آذار/مارس ٢٠١١. وقامت لجنة تقنية تتألف من ممثلي لجنة إصلاح القوانين ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية واللجنة الانتخابية الوطنية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، باستكمال استعراض التوصيات المقدمة من الأحزاب السياسية والجهات الوطنية المعنية والمجتمع المدني خلال حلقة عمل تعنى بإصلاح القانون الانتخابي عقدت في آذار/مارس ٢٠١١. وتتعلق التوصيات التي جرى استعراضها بالإعلان عن مواعيد الانتخابات العامة، ومعايير الأهلية للانتخاب لمنصب الرئيس، ومدة ولاية المفوضين، والالتماسات والقرارات المتعلقة بالانتخابات، وإلغاء الأصوات. إضافة إلى

ذلك، قامت اللجنة التقنية بتجميع كل القوانين الانتخابية في خلاصة واحدة لتيسير الرجوع إليها. ومن المتوقع أن يوافق البرلمان على القانون الانتخابي المقترح في آذار/مارس ٢٠١٢.

١٢ - وبينما أبدت معظم الأحزاب السياسية موافقتها على المقترحات الرئيسية لإصلاح القانون الانتخابي، فقد اعترض الحزب الشعبي لسيراليون على الحكم الذي يمنح صلاحيات للجنة الانتخابية الوطنية لإلغاء الأصوات. وقد وُلد عدم وجود تشريع بشأن إلغاء الأصوات الكثير من النقاش خلال الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٧، وبالتالي كان موضع خلاف بين اللجنة الانتخابية الوطنية والحزب الشعبي لسيراليون. وفي ظل هذه الخلفية، أجرى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية عدة جولات من المشاورات مع الحزب الشعبي لسيراليون خلال فترة إعداد التقرير، بغرض التوصل إلى توافق للآراء بشأن مقترحات إلغاء الأصوات. ولم تحسم بعد المناقشات حيث لا يزال الحزب الشعبي لسيراليون متمسكا بموقفه.

اللجنة التوجيهية للانتخابات

١٣ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض أيضا، اشترك ممثلو التنفيذ مع وزير المالية والتنمية الاقتصادية، في رئاسة اجتماعات اللجنة التوجيهية للانتخابات، التي حضرها شركاء إنمائيون دوليون وممثلون عن الهيئات الوطنية لإدارة الانتخابات. وكان الغرض من هذه الاجتماعات كفاءة تنسيق الترتيبات الخاصة بالانتخابات على نحو صحيح. وفي الاجتماع الذي عقد في ١٥ أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة أن مساهماتها في الانتخابات ستبلغ نحو ١٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

الترتيبات الأمنية للانتخابات

١٤ - وبالنظر إلى المخاطر المحتملة المرتبطة بالعنف الانتخابي وغير ذلك من التحديات المتعلقة بالأمن، وضعت وكالات قطاع الأمن القومي في سيراليون، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، تقييما شاملا للأخطار واستراتيجية متكاملة للانتخابات، للاسترشاد بها في عملياتها خلال العملية الانتخابية. وإضافة إلى ذلك، ساعد كل من البرنامج الإنمائي والمكتب على إعداد نماذج تدريبية للشرطة تتعلق بطائفة من القضايا، بما فيها القانون الانتخابي ومعايير المهنية المنطبقة في ما تضطلع به من واجبات. وأكملت الشرطة أيضا برنامجا لتدريب المديرين.

دعم المجتمع المدني، والجهات الفاعلة غير الحكومية، وتنفيذ البيان المشترك المؤرخ ٢ نيسان/أبريل

١٥ - تعد مشاركة المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدولة في تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية أمراً بالغ الأهمية عشية الانتخابات. ولهذا الغاية، وضع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بدعم من صندوق بناء السلام، مشروعاً للجهات الفاعلة من غير الدولة يسعى لتشجيع الحوار والمشاركة بين الجهات السياسية صاحبة المصلحة، وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة الرئيسية من غير الدولة في مجالات التخفيف من حدة النزاعات وتسويتها. وشملت نشاطات المشروع عقد اجتماعات دورية للجان المعنية برصد قواعد السلوك في المقاطعات، التي تتألف من ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والأجهزة الأمنية والسلطات المحلية. ووفرت هذه اللجان آلية لاستباق القضايا المتعلقة بالعملية الانتخابية وتسويتها، ويسرت التفاعل بين الأحزاب السياسية مما أدى إلى التخفيف من حدة التوتر في العديد من المجتمعات المحلية. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، عُقد في فريتاون اجتماع وطني لأعضاء اللجان، لتقييم وتعزيز المكاسب التي حققتها اللجان على مستوى المقاطعات.

١٦ - ومن أجل تعزيز الجهود الرامية إلى ترسيخ القيم المشتركة للتسامح السياسي ونبذ العنف، قُدم المزيد من الدعم من مشروع الجهات الفاعلة من غير الدولة إلى الجمعية الشبابية لجميع الأحزاب السياسية، والجمعية النسائية لجميع الأحزاب السياسية. وقامت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية بتدريب نحو ٢٠٠ فرد أيضاً من أفراد الجمعية الشبابية لجميع الأحزاب السياسية في مجال الدعوة والقيادة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٧ - واضطلع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بعدد من أنشطة التوعية التي تهدف إلى تعزيز الحوار السياسي والمشاركة ونبذ العنف عن طريق مشروع الجهات الفاعلة من غير الدولة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشر على نطاق واسع في سائر البلد بواسطة أفلام قصيرة البيان الذي وقعه كل من الحزب الشعبي لسيراليون وحزب المؤتمر الشعبي العام في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ على إثر وقوع حوادث عنف بين الحزبين في آذار/مارس ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، واصل موسيقيون في سيراليون، تحت شعار فنانون من أجل السلام، الدعوة إلى السلام ونبذ العنف عن طريق إقامة حفلات موسيقية في مختلف أنحاء البلد.

باء - التطورات الأمنية

١٨ - ظلت الحالة الأمنية العامة في سيراليون هادئة نسبياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من وقوع حوادث متفرقة من العنف المتعلق بالانتخابات. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أطلق الرئيس كوروما، في فريتاون، مناورة للأمن الوطني والاستعراض الثاني لقطاع الأمن. وكان الغرض من النشاطين هو التوعية ببنية الأمن الوطني للبلد وتحديد المجالات التي تتطلب زيادة التحسين.

١٩ - وعلى الرغم من عدم ورود تقارير عن تهريب منظم للأسلحة في سيراليون خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت تقارير عن تزايد التجارة غير المشروعة في طلقات البنادق النارية وفي الاستعمال غير المشروع للبنادق المصنعة محلياً. وينبغي مراقبة كلا النشاطين عن كثب، وخصوصاً عشية الانتخابات. وسيساهم الاعتماد المبكر لمشروع قانون الأسلحة والذخيرة، الذي تقوم وزارة الداخلية حالياً باستعراضه، في الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة. ويتمشى مشروع القانون أيضاً مع اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة.

جيم - التطورات الاقتصادية والاجتماعية وأنشطة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة

٢٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر اقتصاد سيراليون في التوسع. ولا تزال التوقعات متفائلة فيما يخص الاقتصاد على المدى المتوسط. ووفقاً لتنبؤات صندوق النقد الدولي، يُتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نسبة ٥,٣ في المائة لعام ٢٠١١، ويُتوقع أن يشهد الاقتصاد قفزة في النمو لمرة واحدة ستبلغ نسبته ٥١,٤ في المائة في عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك أساساً إلى بدء إنتاج ركاز الحديد. ويُتوقع أن يبلغ متوسط النمو الاقتصادي نسبة ٦ في المائة في الفترة الممتدة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥. ويُتوقع أن تصل كمية ركاز الحديد التي بدأت تصدرها شركة African Minerals Limited، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى ١٥ مليون طن في عام ٢٠١٢ حيث تقدر مساهمتها في الإيرادات الحكومية بمبلغ ٥٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢١ - وعلى الرغم من أن معدل التضخم بلغ نسبة مرتفعة وصلت إلى ٢١ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١١، تُظهر الأرقام الأولية تراجعاً إلى نسبة ١٦,٩ في المائة في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وهذا يعكس وجود سياسة نقدية صارمة وسعر صرف مستقر نسبياً. وتجدر الإشارة إلى أن عملة سيراليون، الليون، لم تهبط قيمتها سوى بنسبة

٥ في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة في عام ٢٠١١. وفي حين لا تزال التحديات المالية قائمة، بما في ذلك استيعاب فاتورة الأجور وبنود الإنفاق الجاري الأخرى، فضلا عن تحسين جدول الإنفاق على الهياكل الأساسية، فإن التحسينات المتوقعة في تعبئة الإيرادات ستساعد على إبقاء العجز المالي الإجمالي عند نسبة ٤,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير المتصل بركاز الحديد في عام ٢٠١٢. ولا يزال ميزان المدفوعات الخارجية مواتيا، ويتوقع أن يبلغ متوسط إجمالي الاحتياطيات حوالي ٣٨٦ مليون دولار بدولارات الولايات المتحدة في السنة (أو ما يعادل ثلاثة أشهر من الواردات من السلع الخام والخدمات غير المتصلة بركاز الحديد) في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. أما الديون الخارجية، التي يُتَظَر أن تبلغ نسبتها ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢، فيُتَظَر أن تبقى منخفضة.

٢٢ - وعقب إجراء مشاورات مع حكومتَي كل من سيراليون وليبيريا، أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كانون الثاني/يناير أنها ستستند، اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، إلى بنود "زوال الظروف" الواردة في اتفاقية جنيف واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا فيما يتعلق باللاجئين الليبريين البالغ عددهم ٨ ١٨٨ لاجئا الذين ما زالوا يقيمون في سيراليون. وعلى الرغم من أن ذلك الاستناد سيؤدي حتما إلى إنهاء وضعهم كلاجئين، ستعمل المفوضية مع الحكومتين المعنيتين على أن تتيح للأفراد فرصة اختيار الاندماج المحلي أو العودة الطوعية إلى الوطن.

٢٣ - وقد ساهمت مبادرة الرعاية الصحية المجانية للأطفال الذين هم دون الخامسة من العمر والحوامل والمرضعات، وهي مبادرة تدعمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وجهات مانحة أخرى، في زيادة الاستفادة من الخدمات العلاجية والرعاية السابقة للولادة والولادة في المرافق الصحية. ومن ناحية ثانية لا يزال معدل وفيات الأطفال مرتفعا، ويرجع ذلك أساسا إلى سوء التغذية والتأخر في إعطاء اللقاحات والملاريا والإسهال. وعلى الرغم من أن معدل وفيات الأمومة مستمر في الانخفاض، لا يزال انتشارها مرتفعا نسبيا، وزاد من تفاقمها حملُ المراهقات وعدم كفاية فرص الوصول إلى الخدمات الصحية. وقد تقلصت الفجوة القائمة بين الجنسين بشكل ملحوظ في التعليم الابتدائي، ولكنها لا تزال قائمة في المدارس الثانوية.

ثالثا - تعزيز بناء السلام

٢٤ - أُجْر استعراض منتصف المدة لاستراتيجية الرؤية المشتركة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، في أعقاب مشاورات مع الحكومة. وأبرز الاستعراض مساهمة أسرة الأمم المتحدة في تنفيذ

خطة التغيير التي وضعتها الحكومة، ووفر توجيهها نحو نهج برنامجي يتيح مزيدا من التآزر ومزيدا من المرونة في أنشطة الأمم المتحدة. ويقوم فريق الأمم المتحدة القطري بوضع اللمسات الأخيرة على مسودة الرؤية المشتركة الانتقالية التي ستغطي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وستنفذ تلك الاستراتيجية طوال دورة برنامجية مؤقتة مدتها سنتان (٢٠١٣-٢٠١٤)، وستأخذ في الاعتبار انتخابات عام ٢٠١٢ في البلد. ويُتوقع أن توضع بشكل كامل استراتيجية وطنية أطول أجلا في عام ٢٠١٣. وفي غضون ذلك، ستواصل منظومة الأمم المتحدة مواصلة استراتيجيتها بما يتماشى مع الاستراتيجيات القطاعية للوزارات والإدارات والوكالات الحكومية. وما زالت المشاورات مع الحكومة جارية فيما يتعلق بالرؤية المشتركة الانتقالية التي تركز على سبع مجموعات برنامجية تتوافق مع مشروع الاستراتيجية الوطنية. وتضم هذه المجموعات ما يلي: دعم الحكم الرشيد؛ والزراعة والأمن الغذائي؛ والموارد الطبيعية وإدارة الكوارث؛ والحماية الاجتماعية وحماية الطفل والقضايا الجنسانية وحقوق الإنسان، والتعليم الأساسي؛ والصحة والتغذية؛ والتنمية الاقتصادية والعمالة.

٢٥ - وفي الفترة الممتدة من ٢٢ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير، قام غييرمو ريشينشي (كندا)، الرئيس المعين حديثا لتشكيلة بناء السلام في سيراليون، بزيارة سيراليون لتقييم التقدم المحرز في دعم عملية السلام والتحصين لانتخابات عام ٢٠١٢. وعقد اجتماعات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بمن فيهم الرئيس كوروما، ووزراء الشؤون الخارجية، والمالية والتنمية الاقتصادية، وعمالة الشباب والرياضة، والموارد المعدنية، ورئيس البرلمان، ومفوض شؤون الشباب، وهيئات الإدارة الانتخابية في البلد، وممثلين عن الأحزاب السياسية، وفضلا عن المجتمع المدني وشركاء التنمية الدوليين. وخلال تلك الزيارة أيضا، شجع الرئيس الأحزاب السياسية بقوة على العمل من أجل إنجاز انتخابات عام ٢٠١٢، مشددا على أولوية المصالحة الوطنية والحوار السياسي السلمي.

رابعا - المخاطر الأساسية التي تواجه بناء السلام

ألف - الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة

٢٦ - واصلت وحدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في سيراليون تحقيق تقدم في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، بدعم من شركائها في مبادرة غرب ساحل أفريقيا. وحققت الوحدة في ١١٣ حالة تنطوي على اتجار بالمخدرات والبشر والسلاح، فضلا عن جرائم مالية. وعلاوة على ذلك، أحيلت إلى المحاكم ٦٨ قضية متعلقة بالمخدرات،

و ٣ قضايا متعلقة بجرائم مالية، وقضية واحدة متعلقة بالاتجار بالبشر. ووجه الاهتمام إلى قرابة ١١٢ مشتبهاً به وصدرت ٨ أحكام بالإدانة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٧ - وفيما يتعلق بالمخدرات غير المشروعة في عام ٢٠١١، صادرت وحدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ١٧٤٨ كيلوغراماً من نبات القنب الشائع خلال عام ٢٠١١، ودمرت ١٢٨ كيلوغراماً من القنب الأصلي وأوقفت ستة من المشتبه بهم بتهمة الحيازة وتُهم ذات صلة بالاتجار. وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون الدعم التقني للوحدة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لعملياتها وللتعاون الدولي وجمع المعلومات الاستخباراتية. وعززت القدرة التشغيلية للوحدة بتدريب قدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تناول أساليب الإدخال وتحليل المعلومات الاستخباراتية.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقييماً للقدرة الوطنية لسيراليون في مجال الطب الشرعي، وهو يقدم الدعم لبناء مختبر جديد للطب الشرعي من أجل تعزيز تلك القدرة.

باء - الشباب

٢٩ - افتتح الرئيس كوروما، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أعمال اللجنة الوطنية للشباب. ويُتوقع أن تأخذ اللجنة زمام المبادرة في تعزيز تنمية الشباب وتنسيقها، في إطار وزارة عمالة الشباب والرياضة. وستتيح اللجنة للشباب التعبير عن قضاياهم إذ إنها تشكل محفلاً يضمن اتساق السياسات ويعزز مصلحة الشباب في السياسات الحكومية. وقد نالت قضايا الشباب الأولوية، ويجري إدماجها حالياً في مشروع سياسات العمالة، الذي يُتوقع أن يعتمد البرلمان في عام ٢٠١٢.

جيم - الفساد

٣٠ - كشف مؤشر قياس الفساد الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية، والصادر في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أن ترتيب سيراليون قد تحسن قليلاً من ٢,٤ إلى ٢,٥ نقطة. ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى الجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الفساد، التي لا تزال تجري التحقيقات وتقدم المسؤولين الحكوميين المتورطين في الممارسات الفاسدة إلى المحاكمة. وخلال الفترة المستعرضة، أُتهم عمدة فريتاون، وهو عضو في الحزب الحاكم، بارتكاب أفعال فساد مزعومة. ومنذ ذلك الحين أُوقف العمدة عن العمل، ريثما يصدر قرار المحكمة.

٣١ - وبمساعدة من البرنامج الإنمائي، وبتمويل من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، أنشأت لجنة مكافحة الفساد أمانة لإدارة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وتقوم الأمانة أيضا بدعم وكالات القطاع العام لوضع خطط عمل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. ويقوم البرنامج الإنمائي بتوفير الدعم لمبادرة طرحها اللجنة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام لتعزيز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ورصدها على الصعيد الوطني.

خامسا - دعم المؤسسات الديمقراطية

ألف - اللجنة الانتخابية الوطنية

٣٢ - اتخذت اللجنة الانتخابية الوطنية خلال الفترة قيد الاستعراض عدة مبادرات إيجابية استهدفت تعزيز الملكية الوطنية للعملية الانتخابية. وبصرف النظر عن الدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجنة في تحديد معايير تسجيل الناخبين باستخدام الإحصاء الحيوي وإصلاح قانون الانتخابات، فقد جرّبت علنا نظام تسجيل الناخبين باستخدام الإحصاء الحيوي. وطوال عام ٢٠١١، أجرت اللجنة انتخابات فرعية بدون دعم دولي.

٣٣ - ومع أن قدرات اللجنة تعززت مع مرور الوقت فإنه لا تزال بحاجة إلى الدعم التقني الدولي نظرا للتعقيد العناصر الجديدة التي أُدخلت في العملية الانتخابية عام ٢٠١٢، وخصوصا نظام تسجيل الناخبين باستخدام الإحصاء الحيوي. وسيساعد هذا الدعم والمشاركة البناءة للمجتمع الدولي اللجنة في التغلب على التحديات التي تواجه إدارة العملية الانتخابية عام ٢٠١٢. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة تلقي المساعدات التقنية والمالية من الصندوق المشترك للتبرعات الخاصة بالانتخابات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

باء - لجنة تسجيل الأحزاب السياسية

٣٤ - لا تزال لجنة تسجيل الأحزاب السياسية تضطلع أيضا بدور هام في تنظيم أنشطة الأحزاب السياسية، وخاصة في كفالة الالتزام بمدونة قواعد سلوك الأحزاب السياسية. بل أصبح هذا العمل أكثر أهمية نظرا للبيئة السائدة من انعدام الثقة المتبادل بين الأحزاب السياسية الرئيسية. وتضطلع اللجنة أيضا بدور قيادي مع الأحزاب السياسية في دفع عجلة الحوار بين الأحزاب و تنفيذ مشاريع صندوق بناء السلام التي تستهدف دعم الأحزاب السياسية، ورابطة شباب جميع الأحزاب السياسية، والرابطة النسائية لجميع الأحزاب السياسية، ولجان رصد مدونة قواعد السلوك في المقاطعات. وفي إطار مشروع الجهات من غير الدول التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، واصلت اللجنة

الاضطلاع بدور رئيسي في تنفيذ برامج لبناء قدرة التخفيف من حدة النزاعات وقدرة حل النزاعات لدى الأحزاب السياسية، بما في ذلك أجنحة النساء والشباب فيها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت اللجنة الدعم اللوجستي، بما في ذلك الحواسيب والمركبات ومعدات المكاتب من صندوق التبرعات الانتخابي المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٥ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عقدت لجنة تسجيل الأحزاب الانتخابية حلقة عمل عن الإصلاح القانوني، استعرض خلالها المشاركون ولاية اللجنة، وأوصوا، في جملة أمور، بتنقيحات لقانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠٠٢ لتحويل هذه اللجنة السلطة القانونية لإنفاذ مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية على تسجيل أربعة أحزاب سياسية جديدة للمشاركة في العملية الانتخابية. وهذه الأحزاب هي: الحركة الديمقراطية المتحدة، وحزب السلام والتحرير، وحزب المواطنين الديمقراطي، وحزب الجبهة المتحدة الثورية.

جيم - اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام

٣٧ - نظراً لتزايد استقطاب تغطية وسائل الإعلام والمشهد السياسي في سيراليون قبل الانتخابات، من المتوقع أن تضطلع اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام بدور استباقي بدرجة أكبر في رصد وسائل الإعلام وكفالة امتثالها لمدونة قواعد السلوك لمهنة الإعلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة المساعدة في مجال بناء القدرات من الحكومة والشركاء الدوليين، مما زاد من قدرتها على رصد محطات الإذاعة والصحف لكفالة امتثالها لمدونة أخلاق مهنة الإعلام. وقدمت اللجنة أيضاً التدريب للعاملين في وسائل الإعلام بشأن أخلاقيات تقديم التقارير المتعلقة بالانتخابات، والإصلاحات القانونية والالتزامات الأخرى لوسائل البث الإذاعي والتلفزيوني. بموجب مدونة ممارسات وسائل الإعلام في سيراليون.

دال - هيئة الإذاعة السيراليونية

٣٨ - ستتيح الانتخابات المقبلة لهيئة الإذاعة السيراليونية الفرصة لتأكيد مكانتها كإذاعة مستقلة عامة حيادية وذات مصداقية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الهيئة جهودها لتقديم برامج جيدة وإتاحة فرص لجميع أصحاب المصلحة للتعبير عن وجهات نظرهم في بث حي. غير أنها ظلت تواجه تحديات في تتعلق بالتنظيم الإداري والإدارة المالية. وقد سُلِّط الضوء عليها في تقرير قدمته لجنة تحقيق رئاسية إلى الرئيس كوروما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتضمن التقرير توصيات تهدف إلى معالجة أوجه النقص هذه،

بما في ذلك ضرورة توضيح صلاحيات مجلس إدارة الهيئة وإدارتها، وتغيير معايير الأهلية لعضوية مجلس الإدارة، وكفالة وجود عملية شفافة وتنافسية لاستقدام الموظفين لشغل الوظائف العليا في الهيئة.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رُكبت أجهزة إرسال اشترتها الأمم المتحدة في مواقع أقاليمية مختلفة في مقاطعتي بوجيهون وكونو، مما سيحسن بث الهيئة. وفي غضون ذلك، ومن أجل كفالة الإنصاف في مرحلة ما قبل الانتخابات، تعهدت الهيئة بتخصيص بث مباشر لجميع الأحزاب السياسية على قدم المساواة خلال العملية الانتخابية.

هاء - البرلمان

٤٠ - أنشأ برلمان سيراليون الآن بدعم من الأمم المتحدة، ثمانية أقسام، كانت مقررته بموجب قانون الخدمة البرلمانية لعام ٢٠٠٧. وإضافة إلى ذلك، قدمت الأمم المتحدة الدعم التقني، ويشمل ذلك عمليات تحديد مواقع الأنشطة التي يضطلع بها الشركاء في التنمية، وإعداد الصلاحيات المتعلقة بإنشاء مكتب تنسيق المساعدة البرلمانية، الذي سيساعد على منع أي ازدواجية في البرامج التي يدعمها الشركاء في التنمية. وتواصل الأمم المتحدة أيضا دعم أعمال اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان من خلال توفير التدريب والمواد المرجعية لمكتبة البرلمان.

واو - اللامركزية

٤١ - تسير الجهود المبذولة لتعزيز مؤسسات الحكم وسيادة القانون بصورة مرضية على جميع المستويات وخاصة على المستوى المحلي. غير أنه لا يزال هناك كثير من التحديات، بما في ذلك على وجه الخصوص، التحديات ذات الصلة بالدور المتوقع أن تضطلع به الجهات الفاعلة الوطنية على المستوى المحلي. وبغية التصدي لهذه التحديات، تضع الحكومة الآن إطارا للسياسة العامة بهدف تنقيح قانون الإدارة المحلية والسياسة الجديدة لزعامة القبائل والإدارة التقليدية. وتوضح تلك الصكوك، إلى جانب سياسة تحقيق اللامركزية، أدوار ومسؤوليات المجالس المحلية، وموظفي المقاطعات والبرلمانيين والسلطات التقليدية في مجالات صنع القرارات المتعلقة بالتنمية؛ والانتخابات والحفاظ على القانون والنظام؛ وتحصيل الإيرادات المحلية وتوزيعها. وسيستمر تركيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة على برامج تقديم الخدمات، واستحداث عملية تنمية اقتصادية محلية؛ وتنمية قدرات إدارة زعامة القبائل.

سادساً - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٤٢ - شاركت لجنة حقوق الإنسان في سيراليون والمجتمع المدني ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون إلى جانب الحكومة في عملية الاستعراض الدوري الشامل التي أسفرت عن اعتماد تقرير الاستعراض الدوري الشامل عن سيراليون في الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وقبلت الحكومة جميع التوصيات الـ ١٢٩ الصادرة عن عملية الاستعراض باستثناء توصية واحدة تتعلق بحقوق مثليي الجنس ومثليات الجنس. وإضافة إلى ذلك، أيد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون عقد مؤتمر وطني استعرض توصيات الاستعراض الدوري الشامل، ووافق على اعتماد أولويات واستراتيجيات لتنفيذها. وبعد اعتماد تقرير المؤتمر، أصدرت الرئاسة أمرا توجيهيا إلى جميع الوزارات والإدارات بتعميم توصيات الاستعراض الدوري الشامل في برامجها.

٤٣ - وأحرزت لجنة حقوق الإنسان في سيراليون أيضا بعض التقدم في تنفيذ ولايتها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، انتهت الفترة الخمسية الأولى القابلة للتجديد للمفوضين والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. ومنذ ذلك الحين أُعيد تعيين اثنين من المفوضين السابقين لفترة ثانية، في حين أن عملية شغل الوظائف الثلاث الأخرى لا تزال مستمرة. ونتيجة لمشاركة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون مع المجتمع المدني ودعمه للجان حقوق الإنسان في المقاطعات، شكلت عدة مشيخات الآن لجانا فرعية لحقوق الإنسان للمشيخات، لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المجتمعات الريفية.

٤٤ - وأجرى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بحثا مستفيضا وأصدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تقريرا عن حقوق ذوي الإعاقة، يهدف إلى دعم جهود الحكومة في تنفيذ قانون ذوي الإعاقة لعام ٢٠١١. وقد استجابت الحكومة بشكل إيجابي لبعض التوصيات الواردة في التقرير، وبخاصة، ضرورة التعجيل بإنشاء اللجنة الوطنية لذوي الإعاقة.

٤٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت محافل تنسيق قطاع العدل عملها، وهي محافل أنشأها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لمساعدة أصحاب المصلحة من قطاع العدل على استنباط استراتيجيات عملية لتحسين إقامة العدل، تستهدف تحسين ظروف الاحتجاز، وتأمين الإفراج عن الأحداث المحتجزين مع الكبار، والتعجيل بعقد جلسات الاستماع في المحاكم والحد من حوادث الاعتقالات التعسفية من قبل الشرطة.

سابعاً - القضايا الجنسانية

٤٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، صاغ ائتلاف من جماعات مناصرة المرأة يُعرف باسم مجموعة الدعم الاجتماعي للمرأة مشروع قانون للمساواة بين الجنسين يتضمن أحكاماً تتعلق بحصص تمثيل المرأة حسبما أوصت به لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وينص مشروع القانون، الذي سيُطرح أمام البرلمان، على تخصيص ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمان للنساء؛ وعلى تخصيص حي واحد في كل دائرة انتخابية على مستوى المجالس المحلية للمرشحات وعلى تخصيص الأحزاب السياسية مقاعد "آمنة" للمرشحات. وستطبق أيضاً حصة بنسبة ٣٠ في المائة على تعيين كبار المسؤولين، وخاصة على مستوى الوزراء والسفراء، فضلاً عن الموظفين في المنظمات شبه الحكومية والمؤسسات الحكومية الأخرى. وعُرض مشروع القانون على الرئيس كوروما في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٤٧ - واتخذت كيانات الأمم المتحدة خطوات عديدة للنهوض بحقوق المرأة والطفلة. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لخطّة تهدف إلى مساعدة الضحايا ومساعدة "محاكم السبت" التي تبتّ في قضايا العنف الجنسي والجنساني. ودعمت الأمم المتحدة أيضاً إنشاء محاكم متنقلة للبتّ في قضايا العنف الجنسي والجنساني في المنطقة الجنوبية من البلد. وإضافة إلى ذلك، تلقى ٢٦٠ ضابط شرطة من وحدة دعم الأسرة التابعة لشرطة سيراليون، التدريب على المبادئ التوجيهية لإدارة هذه القضايا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قُدِّمت برامج تدريب لـ ٣٠٠ من كتبة المحاكم المحلية و ١٥٠ من رؤساء القبائل على تعزيز سيادة القانون وإقامة العدل للمرأة.

٤٨ - وزارت ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، مارغوت فالستروم، سيراليون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وخلال لقاءاتها مع مجموعة من أصحاب المصلحة، أبرزت ضرورة توفير مزيد من الدعم للناجيات من العنف الجنسي، وخصوصاً في مجالات الاحتكام إلى القضاء وإعادة الاندماج في المجتمع، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز قدرة النظام القضائي على التصدي للعنف الجنسي. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، نظمت الأمم المتحدة يوماً مفتوحاً ركّز على المناقشات المتعلقة بقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ و ١٨٢٠. وحضر نحو ٢٠٠ امرأة تمثّل نشطاء السلام. بمن في ذلك الموظفون الحكوميون والزعماء التقليديون، وحضر الاجتماع أعضاء في البرلمان.

ثامنا - المحكمة الخاصة لسيراليون

٤٩ - في نهاية عام ٢٠١١، ونتيجة للصعوبات في الحصول على التبرعات، تلقت المحكمة الخاصة بإعانة مالية من الجمعية العامة تبلغ أكثر من ٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية ميزانيتها لعام ٢٠١٢.

٥٠ - وتنتظر المحكمة الخاصة بالحكم على الرئيس الليبيري السابق تشارلز تاييلور في لاهاي والمتوقع صدوره في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وإضافة إلى ذلك، سيستأنف النظر في قضيتي إهانة للمحكمة ضد خمسة أفراد، أُتهموا بالتدخل مع الشهود المعنيين بالمحاكمة، بعد صدور الحكم في محاكمة تشارلز تاييلور. وتواصل المحكمة الخاصة لسيراليون التحضيرات للانتقال إلى محكمة سيراليون الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية، وتصفية أصولها وتسليم موقعها.

تاسعا - التعاون الإقليمي

٥١ - في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، زار الرئيس كوروما غينيا وأجرى محادثات مع الرئيس ألفا كوندي بشأن تعزيز العلاقات بين البلدين والقضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك. وفي بيان صدر بعد مؤتمر القمة، أكد الرئيسان مجددا رغبتهما في مواصلة العمل معا لتعزيز التعاون الثنائي القائم بين البلدين. وأكدوا مجددا التزامهما بتسوية قضية حدود ينغا على وجه السرعة من خلال الوسائل الدبلوماسية.

عاشرا - الملاحظات والتوصيات

٥٢ - انقضت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ عشر سنوات منذ انتهاء الحرب الأهلية رسميا في سيراليون، التي استمرت طوال عقد من الزمان. ولقد حقق البلد تقدما كبيرا في توطيد السلم الذي حصل عليه بمشقة، وفي إرساء أسس مستقبل أفضل لمواطنيه. ومن ناحية ثانية، ما زال البلد يواجه قضايا الحوكمة والتحديات الإنمائية التي لا يمكن التصدي لها وتسويتها جميعا إلا في جو من السلام والاستقرار. وفي هذا الإطار تقع على عاتق القادة السياسيين في البلد أكبر مسؤولية لرعاية وتعزيز ثقافة التسامح والتوافق السياسيين.

٥٣ - ولذلك ستظل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية المزمع عقدها عام ٢٠١٢ تمثل اختبارا حيويا لمستوى توطيد السلم في البلد. ويتيح ذلك الفرصة أيضا لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين لإظهار التزامهم بتوطيد الديمقراطية في البلد. بيد أن أحداث العنف السياسي الأخيرة في البلد لا تزال تثير القلق بشأن آفاق إجراء انتخابات عام ٢٠١٢ بطريقة سلمية. وينبغي ألا يُسمح بزيادة تصاعد هذه الحوادث. ومن الجلي أنه

نظرا للدور المهيمن لكل من الحزب الحاكم وحزب المعارضة، يجب عليهما أن ينحيا جانبا مصالحهما السياسية من أجل مصلحة البلد العليا للبلد وتنميته.

٥٤ - وفي هذا الصدد، أحث جميع الأطراف السياسية في سيراليون على امتلاك عملية الحوار. كما أناشد جميع أصحاب المصلحة في البلد، الذين أظهروا في الماضي قدرا كبيرا من المرونة والعزم على وضع حد للماضي التعتيس، بأن يواجهوا مرة أخرى التحدي المتمثل في توطيد الحريات الديمقراطية في سيراليون. ولا يزال يحدوني الأمل في أن يحدث استئناف للحوار فيما بين الأطراف، باتجاه تعزيز التماسك الوطني وكفالة إجراء الانتخابات سلميا. ولا شيء أكثر إلحاحا في سيراليون من صون السلام والأمن والاستقرار في البلد.

٥٥ - وأثني على الحكومة لقيامها بإلقاء القبض على أفراد متورطين في حوادث العنف السياسي ومحاکمتهم، بغض النظر عن انتمائهم. وأدعو الأطراف السياسية لإعادة تأكيد التزامها الواردة في بيانها المشترك المؤرخ ٢ نيسان/أبريل، والتقييد بمدونة سلوك الأحزاب السياسية. وسيسهم أيضا صدور الكتاب الأبيض الذي طال انتظاره بشأن لجنة شيرز موزس (Shears-Moses) للتحقيق في الاضطرابات التي حدثت في آذار/مارس ٢٠٠٩ وتنفيذ توصيات اللجنة في خفض درجة التوتر السياسي في البلد وفي بناء الثقة فيما بين الجهات الفاعلة السياسية في سيراليون.

٥٦ - واستنادا إلى التوقعات الاقتصادية الراهنة يُتوقع أن تشهد سيراليون زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ومعظم ذلك من صادرات مواردها الطبيعية في السنوات المقبلة. وأعرب عن ترحيبي بهذه التطورات الإيجابية، التي يرجح أن يكون لها أثر مباشر على تحسين سبل العيش للسكان في سيراليون. كما أشيد بالجهود التي بذلتها الحكومة لبناء توافق في الآراء فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن الاتجاه الاستراتيجي الطويل الأجل للبلد خلال مؤتمر سيراليون الدولي المعني بالتنمية والتحول، الذي اختتم مؤخرا. ومما يبعث على التشجيع أيضا بالنسبة لي التصريحات الصادرة مؤخرا عن الحكومة ومفادها أن الإيرادات المتوقعة ستستخدم لمنفعة جميع أبناء سيراليون.

٥٧ - وتقع على عاتق المؤسسات الديمقراطية للبلد، وهي اللجنة الانتخابية الوطنية، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، ولجنة وسائط الإعلام المستقلة، وغيرها من المؤسسات، بما فيها شرطة سيراليون وجهازها القضائي، مسؤوليات مهمة ضمان إجراء انتخابات موثوقة وسلمية في عام ٢٠١٢. وبما يتماشى مع توصيات عملية الاستعراض الدوري الشامل، وفقا للبيان المشترك الصادر في ٢ نيسان/أبريل، أشجع الحكومة على الشروع بإنشاء لجنة مستقلة

معنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة مما يعزز حيادية ومهنية الشرطة. كما أحث أيضا شركاء التنمية الدوليين لسيراليون على أن تقديم الدعم إلى الحكومة لإنشاء تلك اللجنة.

٥٨ - وثمة دور هام تقوم به وسائط الإعلام في سيراليون ليس بالتوعية بالعملية الانتخابية فحسب، وإنما أيضا بتعزيز الوحدة والتماسك الوطنيين. ومن المهم أن تعمل لجنة وسائط الإعلام المستقلة، ورابطة الصحفيين في سيراليون، ومنظمات وسائط الإعلام الأخرى، معا من أجل تعزيز الدور الإيجابي الذي يتوقع أن تقوم به وسائط الإعلام قبل عقد انتخابات ٢٠١٢ وأثناءها وبعدها. وفي هذا الصدد، تعد الجهود التي تبذل لتعزيز مدونة سلوك وسائط الإعلام المنقحة ضرورة.

٥٩ - وأود أن أعرب عن تقديري للدعم المتواصل الذي تقدمه لجنة بناء السلام في سيراليون كما أود أن أشجع اللجنة على تكثيف جهودها لدعم العملية الانتخابية في البلد، بينما تقوم بتعزيز التنسيق مع إدارات الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها وبرامجها ذات الصلة. وأشجع اللجنة أيضا على إسداء المشورة في الوقت المناسب لمجلس الأمن، عند الضرورة، للنظر فيها.

٦٠ - وفيما يتعلق بالتدابير اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أعرب عن سروري إذ لاحظ أنه قد تم وضع أساس قوي لمشاركة المرأة في الحوكمة في سيراليون، من خلال مشروع قانون المساواة بين الجنسين المقترح، الذي يشمل توصيات أساسية مقدمة من لجنة الحقيقة والمصالحة. وأشيد بالحكومة وبمختلف الجماعات والاتلافات النسائية لما تبذله من جهود في هذا الصدد وأتعهد بأن تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم من أجل تعزيز هذا الهدف. ويعد منع العنف ضد المرأة أثناء الفترة الانتخابية هدفا مهما ينبغي أن يسعى إليه جميع أصحاب المصلحة.

٦١ - وفي الختام، أود أن أشكر الرئيس كوروما وحكومته على تعاونهما مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون من أجل تنفيذ ولايته. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الصادق لموظفي الأمم المتحدة في سيراليون لما قاموا به من عمل شاق ولتفانيهم مما أسهم في تقدم البلد. وأوجه الشكر للشركاء الإنمائيين لسيراليون ولمصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على دعمهم المستمر للبلد وللأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري العميق لمايكل فون ديرشولنبرغ ممثلي التنفيذ الذي انتهت مدة ولايته على التزامه التام وخدماته الممتازة من أجل النهوض بعملية بناء السلام وتعزيز وجود الأمم المتحدة في سيراليون.